مشروع فيفري (1919) الإصلاحي ومواقف تيارات الحركة الوطنية منه

✍ الدكتور: صماري بوبكر
جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج

- الملخص:

حاولت الإدارة الفرنسية بكل ما أوتيت من قوة في التسيير الإداري ، احتواء مطالب تيارات الحركة الوطنية في بدايات عهدها النضالي ، خصوصا بعد تشكل النوادي والجمعيات ، وتطور مطالب أولئك المناضلين ، وتسارع الأحداث ، حيث تشبع العديد منهم بأفكار التحرر والمساواة خصوصا أن البعض منهم شارك في الحرب العالمية الأولى ، وكان احتكاكهم بالشعوب الأخرى في أوربا بمثابة ولادة وتطور تلك الأفكار النضالية ، فما كان من الإدارة الفرنسية بالجزائر إلا أن تعلن عن مشاريع إصلاحية ، ومن بينها مشروع فيفري 1919 .

- الكلمات المفتاحية:

المحافظين ، الاندماج ، الاصلاحات الفرنسية ، الأحوال الشخصية ، التجنيس

1- السياق العام لاعتماد إصلاحات فيفري 1919

إن إصلاحات الفرنسيين بالجزائر سنة 1919 كانت محطة نهائية لرحلة انطلقت منذ سنة 1914 ، كما كانت نتيجة مباشرة لضغط كبير من الحركة الوطنية، وهو الضغط الذي بدأ ثمانينات القرن السابق مع بروز إرهاصات حركة مطلبية ، تطورت و تطور كتلة النخبة التي كانت نواة تشكل الأحزاب الوطنية فيما بعد[1]، لقد كانت الحكومة الفرنسية تعتقد بأنها ستحل القضية الجزائرية بتصديقها على قانون 04 فيفري 1919 ، فهي بذلك ستحدد الوضعية القانونية للجزائريين التي كانت قد بقيت عالقة منذ أول تناول لها سنة 1865[2] .

لقد ذهب بعض المؤرخين و على رأسهم المؤرخ الإنجليزي "أرنولد توينبي" إلى نسب هذه الإصلاحات إلى "مبادرة فرنسية" تستهدف رد الجميل للجزائريين و شكرهم على ما قدموه خلال الحرب العالمية الأولى ، باعتبارهم قد حاربوا ببسالة إلى جانب الفرنسيين ، و لم يطعنوا فرنسا في الظهر حين قدرتهم على ذلك[3] .

لكن رأي توينبي هذا لا بد له من مراجعة ، لأن هذه الإصلاحات التي وسمت تارة بإصلاحات جونار ، و تارة بإصلاحات كليمانصو ، قد جاءت من ظرف خاص جدا ، و يكفي أن نشير إلى أنها أعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى لنعي ذلك . كما أن المتفحص للسياق الذي جاءت فيه هذه الإصلاحات

---

[1] صالح عباد ، **الجزائر بين فرنسا و المستوطنين (1830-1930)** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2002 ، ص189 .

[2] محفوظ قداش **تاريخ الحركة الوطنية 1919-1939 ،** ج1 ، ترجمة : محمد بن البار ، دار الأمة ، الجزائر ، ص 44 .

[3] سعد الله ، ، **الحركة الوطنية الجزائرية: 1900م /1930م** ، ج2 ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الرابعة ، بيروت ، لبنان ، 1992 ، ص 257 .

يستخلص أنها كانت من الإجراءات الفرنسية ذات الصبغة السياسية المحضة، وقد بنيت بشكل أساسي على مجارات متغيرات ومحددات تلك الفترة الحساسة التي أعقبت نهاية الحرب ، على اعتبار أن هذه الأخيرة كانت حدثا تاريخيا كبيرا شكل خاتمة لحركية دولية أخذت شكل المخاض السابق لتحول كبير في موازين القوى الدولية .

وبذلك تكون هذه الإصلاحات بالتأكيد خاضعة للعديد من التأثيرات الخارجية المصحوبة بضغط داخلي يغذيه تبلور نوعي للوعي السياسي الجزائري ، خاصة بعد الطفرة النهضوية التي عرفها الجزائريون بفعل تأثير مشاركتهم المباشرة في الحرب العالمية الأولى و لا يمكن اختزالها في مبادرة فرنسية لرد الجميل للجزائريين .

بل إن المتأمل للإصلاحات التي حملها هذا المشروع ذات نفسها ، سيستخلص أنها لا تخرج في إطارها العام عن الوصف الذي ألزمها به توفيق المدني حين وصمها بسياسة "ذر الرماد في العيون[4]"، خاصة و أنها خيبت آمال الجزائريين عندما كان كانت تكملة لقانون "السيناتوس كونسيلت" ولم تخرج عن إطاره العام في رؤيتها للجزائريين.

1-1 بروز الأمير خالد الجزائري كفاعل سياسي مؤثر

عاد الأمير خالد[5] إلى الجزائر بعد أن أعفي بشكل نهائي من مهمته بصفته ضابطا في الجيش الفرنسي ، و استقر بالعاصمة في نوفمبر 1919 ،

---

[4] توفيق المدني ، **هذه هي الجزائر** ، منشورات النهضة المصرية ، القاهرة ، 2001 ـ ص 162 .

[5] **الأمير خالد :** هو الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر الجزائري ، ولد بدمشق يوم 20 فيفري 1875 ، تلقى تعليمه بدمشق ثم التحق بالمدرسة الحربية الفرنسية (سان سير) ، كان ضابطا في بحرية الجيش الفرنسي ، اشتهر بنضاله السياسي ضد الإستعمار الفرنسي و برسالته إلى الرئيس الأمريكي ويلسن .

ليتحول بعد ذلك إلى أول شخصية وطنية ينبغي ذكرها عند الحديث عن الحركة الوطنية حتى 1925م .

كان الأمير خالد ذلك الرجل مرموق النسب المثقق متعدد اللغات الذي التحق بأعرق المدارس الحربية مدرسة "**سان سير saint_syr**" سنة 1893 ، الرافض للجنسية الفرنسية مقابل التخلي عن أحواله الشخصية ، حتى و قد عنى ذلك حرمانه من الترقية مهما كانت كفاءته[6] .

التحق الأمير خالد بحركة الشبان الجزائريين و فرض نفسه كرقم صعب في تشكيلتها و راح يناضل من خلال العرائض و التجمعات و المحاضرات و الإضرابات من أجل تحقيق مطالبه المتمحورة حول المساواة بين المستوطنين الأوروبيين و الجزائريين أصحاب الأرض في الحقوق و الواجبات ، و الوصول بالجزائريين إلى تحقيق فكرة تمثيلهم النيابي في المجالس المنتخبة (العمالية ، المالية ، البلدية)[7] ، كما تبنى النضال الثقافي من خلال الاهتمام بالمسرح المحلي .

وحين اتخاذ قصر فيرساي في باريس مسرحا لمؤتمر الصلح في جانفي 1919 بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ، عزم الأمير خالد على عرض القضية الجزائرية على المؤتمرين ، خاصة و أن مبادئ ويلسن لتحقيق السلام كانت تصدح في أنحاء العالم حينها و من ضمنها المبدأ القاضي بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، و رغم فشل الأمير خالد في حضور المؤتمر إلا أنه نجح في تقديم عريضة إلى الرئيس الأمريكي ويلسن تتضمن عرض حال الجزائر

---

[6] محمد قنانش ، **ذكرياتي مع مشاهير كفاح** ، دار القصبة ، الجزائر ، 2005 ، ص 50 .

[7] حكيم بن الشيخ ،**التأطير الحركي للتيار الوطني في مسيرة الأمير خالد (1912_1936)** ، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية و الإجتماعية ، المجلد 09 ، العدد الأول ، جوان 2018 ، ص 96 .

تحت الإستعمار الفرنسي ، وصف فيها الوجود الفرنسي بالجزائر بالاستعمار الذي حاربه الجزائريون .

لقد أيقض الأمير خالد الفكر الوطني و قدم دفعة قوية للحركة الوطنية و للعقل السياسي الجزائري خاصة بعد أن عاد للجزائر خائبا من مؤتمر فيرساي ، فأنشأ هيئة سياسية أسماها "وحدة النواب المسلمين" و دعمها بجريدة شديدة اللهجة هي جريدة الإقدام ، و راح ينادي بإصلاح أحوال الجزائريين عبر دخول الجزائريين إلى لمجلس النواب الفرنسي ، و إلغاء سائر الأحكام الإستثنائية المطبقة على الجزائريين ، حتى شكل ضغطا جعله العدو الأول للمستوطنين الذين أخذوا يضغطون إلى أن رأت فرنسا أن عليها تجديد قانون الأهالي و نفي الأمير خالد خارج الجزائر[8] .

و لقد عرف تيار النخبة "الليبرالية" خلال هذه الفترة انقساما مرده الاختلاف حول كيفية إدماج الجزائريين ، و كان أكبر تجل لهذا الانقسام قد برز خلال انتخابات 30 نوفمبر حين تقدم الأمير خالد للانتخابات البلدية بالعاصمة ضد قائمة على رأسها ابن التهامي ، حيث كان الأمير خالد على رأس المنادين بالمساواة بين الجزائريين و المستوطنين داخل الأحوال الشخصية للجزائريين ، في مقابل ذلك طالب ابن التهامي و من كانوا في فلكه بإدماج الجزائريين دون قيد أو شرط يضعونه ، لقد كان الفريق الأخير يضع نفسه كلية داخل النموذج الحضاري الفرنسي و يدعو إلى الاندماج التام في فرنسا ثقافيا و سياسيا و حتى دينيا إن تطلب الأمر ذلك ، لقد كان هؤلاء يريدون القيام في الجزائر المسلمة بنفس الدور الذي لعبه فولتير في ضد الكنيسة في فرنسا ، و يرون أن الحفاظ على بعض المعتقدات "الدوغمائية"

[8] أحمد توفيق المدني ،**هذه هي الجزائر** ،مرجع سابق ، ص 163 .

يعرقل ما يسمونه بـــــ"التطور الأخلاقي للمسلمين"[9] ، في حين كان الأمير خالد يستحضر البعد الإسلامي للجزائريين و يفتخر بالمبادئ الإسلامية التي نشأ عليها الجزائريون منذ أن كان طالبا ضابطا[10]. انتهت انتخابات نوفمبر بفوز ساحق للأمير (940 صوتا للأمير مقابل 332 صوتا لابن التهامي) ، و ازدادت شهرة الأمير في العمالات الثلاث نتيجة لذلك ، كما كانت تمهيدا لاكتساح آخر يحققه الأمير خلال انتخابات 1920 ، متصدرا بذلك المشهد السياسي الوطني[11] .

2-1 دوافع اعتماد إصلاحات فيفري 1919

لقد شكل الوضع الدولي "الخاص" خلال و بعد الحرب العالمية الأولى ضغطا على الفرنسيين للقيام بإصلاحات استعجالية في الجزائر ، و هو لا يقل أهمية عن الضغط الداخلي الصادر عن نشاط الحركة الوطنية حينها .

فقد فتحت الحرب الجزائر على مؤثرات خارجية مرتبطة بالصراعات الدولية ، كما كان لا بد للجزائر أن تتأثر بالتيارين العربي و الإسلامي الذين كانا يتجاذبان الأمة حينئذ ، خاصة و أن الصراع بين القوميين العرب والعثمانيين كان قد بلغ أشده يومها[12] .

لقد تخوف الفرنسيون كثيرا من خنجر جزائري يستقر في الظهر خلال الحرب ، فلم يكن بعيدا في نظرهم تكرار تجربة حرب 1871 ، و مرد ذلك القلق هو الدعاية المغرضة الألمانية_العثمانية ، على اعتبار أن هذه الأخيرة

---

[9] رابح لونيسي ، **التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة ، بين الإتفاق و الاختلاف (1920_1954)** ، كوكب العلوم ، 2009 ، ص 47 .

[10] محفوظ قداش ، مرجع سابق ، ص 127 .

[11] صالح عباد ، مرجع سابق ، ص 197 .

[12] المرجع نفسه ، ص 193 .

استهدفت خلق جو من الاضطرابات في شمال إفريقيا عبر حملة دعائية تطورت إلى إنشاء "لجنة استقلال الجزائر و تونس"[13] .

و يمكننا أن نجزم أن التخوف الفرنسي حينها لم يكن خيارا ، فالدعاية الألمانية العثمانية كانت قد أخذت بعدا دينيا ، تغذيه نداءات الجامعة الإسلامية التي كان لها كم كبير من الأنصار في الجزائر و شمال إفريقيا ، خاصة بعد قطع العلاقات العثمانية الفرنسية و إعلان النفور العام و وجوب الجهاد ضد أعداء الخلافة الإسلامية من اسطمبول .

لقد تخوفت فرنسا أيضا من آثار متوسطة و بعيدة المدى لهذه الحملة الدعائية ، لذلك حاربت فرنسا الدعاية الألمانية_العثمانية بدعاية مضادة نجحت في منع المركزيين من بعث ثورة كبيرة في الجزائر عبر شن حرب نفسية دعائية مضادة ، وصفها الأستاذ سعد الله بأنها حرب "تحت علم فرنسا الإسلامية[14]" ، كما عملت فرنسا على نسبة كل الاضطرابات التي عرفتها الجزائر إلى الدعاية الألمانية الفرنسية ، و على إخراج المشهد الجزائري بشكل يجعل المشاهد يعتقد بأن الجزائر كانت المستعمرة الهادئة الموالية لفرنسا حينها .

كما تخوف الفرنسيون أيضا من تأثر الجزائريين بالحركة الثورية التي مست المشرق العربي حين ثار سكان الحجاز و الشام ضد الدولة العثمانية بقيادة شريف مكة سنة 1916 ، أو تلك التي أسقطت القيصر الروسي بانقلاب من البلاشفة ، خاصة في ظل ما تحمله هذه الثورة من قابلية للتصدير .

---

[13] نفسه ، ص 194 .

[14] سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900_1930)** ، مرجع سابق ، ص248 .

كما كان من نتائج الحرب العالمية الأولى التي دفعت فرنسا إلى إقرار هذا المشروع الإصلاحي ، بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية شديدة التأثير قادرة على تحديد حالة الاستثناء[15] ، و نداء رئيسها "ويلسن" بمبادئه الأربعة عشر الضامنة للسلام و من بينها مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، و كذلك انتصار الأقليات "المضطهدة" في شرق أوروبا ، و بروز النموذج البولندي .

و يقول فرحات عباس في هذا الشأن " إن حركة الشباب الجزائري لم تزد إلا قوة و اتساعا ، إن النقاط الأربع عشر للرئيس ويلسن ، و استرجاع بولونيا استقلالهما، و تحرير بلاد البلقان و قيام روسيا الشيوعية ، وتأسيس عصبة الأمم ، و بروز تركيا الجديدة و انتصار أتاتورك على السيطرة الأوروبية ، و إنشاء حزب الدستور في تركيا و حرب الريف ، و ملحمة الأمير عبد الكريم ، كل هذه الحوادث كانت مواضيع الأحاديث في أوساطنا و ساهمت في رفع مستوى شعبنا السياسي"[16] .

إلى جانب الضغوط الخارجية كان للضغط الداخلي الصادر عن نشاط الحركة الوطنية التي عرفت نقلة نوعية ، مطلع القرن كما أسلفنا في الفصل السابق ، خاصة مع عودة عشرات آلاف الجزائريين المجندين في الجيش الفرنسي خلال الحرب ، و هم الذين كانوا قد احتكوا بالحداثة الغربية و النقابات الفرنسية و مجندي باقي المستعمرات، و قد كان لسان حال ذلك

---

[15] نعني بالقدرة على تحديد حالة الإستثناء ، بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة شديدة التأثير بحيث تصنع مواقفها الفارق ، فهي الحاكم السيادي ، لفهم قصدنا أكثر يمكن الإطلاع على نظرية السيادة لكارل شميث في كتابه "**اللاهوت السياسي**" ، ترجمة رانيا الساحلي ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، قطر ، 2009 ـ ص،ص 23-33 .

[16] فرحات عباس ، **ليل الاستعمار ،حرب الجزائر و ثورتها** ، ترجمة :أبو بكر رحال ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2005 ، ص 139 .

ظهور حركة صحفية مميزة بعد الحرب العالمية الأولى تتميز صحفها بأنها أكثر هجومية و أكثر تعبيرا عن الجزائرين" كصحيفة "النجاح" التي أنشئت بقسنطينة أو صحيفة "الإقدام" التي أنشئت يوم السابع مارس 1919[17] .

هذا و قد كان لعودة الأمير خالد و خروجه من القوقعة –السياسية– التي تقوقع داخلها الجزائريون بمطالبه الجريئة و نشاطه غير الاعتيادي على المستوى الداخلي و الخارجي ، حتى عوض بشخصيته غياب التنظيم السياسي للجزائريين و تحول إلى الشخصية التي ترمز لأغلبية الجزائريين ، كما كان لسوء الأحوال الاقتصادية للجزائريين بسبب الركود الذي سببته الحرب ما يلازم ذلك من واقع اجتماعي مزر أن يشكل ضغطا على السلطات الاستعمارية المتخوفة من انفجار اجتماعي .

إن السلطات الفرنسية كانت من دون شك قد أدركت من خلال محاولتها التعتيم على الضغط الذي مارسه الجزائريون عليها خلال الحرب العالمية الأولى و عملها على إظهار الجزائر في شكل المستعمرة الهادئة ، أن الوضع الجزائري ذو قابلية كبيرة للإنفجار ، خاصة في ظل الظرف الدولي الخاص الذي أعقب الحرب العالمية الأولى ، فهي خلال الحرب لاحظت أن المقاومة المسلحة في الجزائر رغم صعوبة تنظيمها بالشكل المطلوب ، فإنها ليست بالمستحيلة ، فالجزائريون قد حافظوا على المقاومة التقليدية المتمحورة حول وحدة القبيلة في الجنوب خلال ثورة الهقار 1916[18] ، ثم ثورة الأوراس و على أسلوب الهجومات المتفرقة غير المنظمة في الشمال ، و هي المقاومة التي

---

[17] صالح عباد ، مرجع سابق ، ص 184 .

[18] العربي غانم ، **سياسة الإصلاحات الفرنسية في الجزائر و ردود الفعل الوطنية** ، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، 2013 ، ص 33 .

وسمها الفرنسيون بنشاط "الخارجين عن القانون" أو "حرب العصابات"[19] .

و أكثر من ذاك كان بعض اليساريين الفرنسيين يطالب منذ ما قبل الحرب بإصلاحات مستعجلة في الجزائر ، و من بين هؤلاء ليغ و ميللي و بورد و فيري ... ، و قد أنذر بعضهم بأن فرنسا قد تواجه إيرلندا جديدة في الجزائر إن لم تستعجل الإصلاح .

2- محتوى إصلاحات فيفري 1919

لقد واجهت السلطات الاستعمارية التي سبق لها التخوف من ثورة في الجزائر خلال الحرب العالمية الأولى كل مقاومة جزائرية خلال الحرب بالحديد و النار ، أما الجزائر المرهقة من الضغط الاستعماري شاركت مرغمة في الحرب و الأمل يملأ أبناءها بواقع أفضل بعد الحرب خاصة في ظل تكرار الوعود الاستعمارية و الوضع الدولي "الخاص" الذي خلفته الحرب العالمية الأولى و الذي بدا كأنه يخدم الشعوب المستعمرة .

و مع نهاية الحرب الأولى ، و مثلما حدث أن تنكرت بريطانيا "العظمى" لاتفاقياتها مع الثورة العربية ، عمدت فرنسا إلى "ذر الرماد في عيون" الجزائريين عن طريق طرح إصلاحات هزيلة ، جاء بها قانون عمل على تكريس تبعية الجزائر لفرنسا و لم يخرج في إطاره العام عن ثنائية (أهالي/مستوطنون) التي وضع قواعدها قانون السيناتوس كونسيلت من قبل ، كما لم يلغي قانون الأهالي بشكل كامل ، مسببا بذلك خيبة أمل كبيرة للجزائرين . وقد جاء في هذه الإصلاحات ما يلي

[19] سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900_1930)** ، مرجع سابق ، ص،ص 222-223 .

2-1 محور الإصلاحات السياسية

و أهم ما تضمنه هذا المحور :

– توسيع الدائرة الانتخابية لتشمل 421000 جزائري ، بعدما كان عدد الناخبين لا يتجاوز 5000 ناخب قبل سنة 1914 ، و 25000 قبل إصدار القانون مباشرة[20] و بذلك يكون الوعاء الانتخابي شاملا ل 43 % من الجزائريين البالغين حينها .

و لكي يدخل أي جزائري ضمن الوعاء الانتخابي كان عليه أن يستوفي العديد من الشروط نذكر منها :

❋ أن يبلغ من العمر 25 سنة على الأقل .

❋ أن يكون قد التحق بالخدمة بالجيش الفرنسي .

❋ أن الجزائري حائزا على ملكية عينية .

❋ أن يدخل ضمن موظفي الدولة الفرنسية ، أو تاجرا ، أو أن يتقاضى معاش تقاعد من السلطات الفرنسية .

❋ أن يحمل شهادة متوسطة أو عليا من أحد مؤسسات التعليم الفرنسية و أن يجيد اللغة الفرنسية كتابة و نطقا .

❋ أن يكون حاملا لوسام فرنسي[21] ، و ذلك يضمن له الأولوية كما أن الأولوية تمنح لمن كان والده حائزا على الجنسية الفرنسية .

---

[20] بن العقون ، **الكفاح القومي ، الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر** ، ج1 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984 ، ص73 .

[21] جمال قنان ، **قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصر** ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، 1994 ، ص 181 .

– زيادة أعداد أعضاء مجلس الجماعة ليصل في البلديات المختلطة إلى 1007 عضوا ، و إلى 281 عضوا في البلديات كاملة الصلاحيات[22] .

– كما سمح هذا القانون بارتفاع عدد المستشارين المسلمين في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة ليصل إلى 1540 مستشارا ، بعدما كان لا يتجاوز 630 مستشارا .

– زيادة عدد المستشارين العاملين في المجالس الولائية من 18 إلى 29 مستشارا (10 مستشارين لكل من قسنطينة و الجزائر و 9 مستشارين لوهران) .

– كما نص القانون على أن لا يتجاوز عدد المستشارين الأهليين في المجالس التمثيلية في البلديات و الولايات ثلث أو خمسي عدد المستشارين على أكثر تقدير[23] .

– توسيع الدائرة الانتخابية للنواب الماليين من 5090 قبل إصلاحات 1919 إلى 103149 بعد الإصلاحات[24] .

2-2 محور إصلاحات التجنيس و المواطنة

إن مطلب التجنيس دون قيد أو شرط اعتبره تيار النخبة حقا بديهيا نظير ما عاناه الجزائريون خلال الحرب العالمية الأولى ، إلا أن السلطات الفرنسية كان لها رأي آخر ، ففي المحور الثاني من القانون جاء في الباب الأول المكون من أحد شعر فصلا شروط الحصول على الجنسية الفرنسية

---

[22] العربي غانم ، مرجع سابق ، ص 34 .

[23] أجيرون ، **تاريخ الجزائر المعاصرة** ، ترجمة عيسى عصفور ، منشورات عويدات ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ،1982، ص 117 .

[24] عبد الحميد زوزو ، **الفكر السياسي للحركة الوطنية و الثورة الجزائرية** ، ج1 ، دار هومة ، 2012 ، ص 77 .

بالنسبة للأهالي ،التي اقترن الحصول عليها بتقديم طلب إلى الهيئة القضائية ، و انتظار شهرين لتلقي الرد ، كما اعتبر تخلي الجزائري عن أحواله الشخصية كمسلم شرطا أساسيا لتقديم طلب الحصول على الجنسية[25] ، و يمكن تلخيص شروط الحصول عليها في ما يلي :

– أن لا يقل عمر طالب الجنسية عن خمسة و عشرين سنة .

– أن يكون طالب الجنسية متقنا للغة الفرنسية قراءة و كتابة .

– أن يكون مقيما في البلدية مدة سنتين متتاليتين دون انقطاع[26] .

– أن يكون أعزبا أو متزوجا بامرأة واحدة .

– أن يكون قد تحصل على وسام فرنسي أو انتخب في ما مضى في أحد المجالس الانتخابية .

– أن يكون دافعا للضرائب مالكا لعقار أو مستأجرا له.

– أن يكون صاحب سيرة حسنة ومزكى من جهاز الإدارة و العدالة ، و لذلك لا يجب أن يكون قد عوقب من قبل بعقوبة تأديبية على أفعال ارتكبها ضد "العالمية الفرنسية" .

2-3 محور الإصلاحات العسكرية

كان المجندون من الأهالي في الجيش الفرنسي يعانون أيضا من عدم المساواة و قد جاءت إصلاحات 1919 ببعض التعديلات التي لم ترضي المجندين من الأهالي ، و كان مما جاء في الإصلاحات :

– المساواة في المنح بين الأهالي و الفرنسيين .

---

[25] جمال قنان ، مرجع اسبق ، ص 181 .

[26] سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900_1930)** ، مرجع سابق ، ص 273 .

– المساواة في نفقات الإعفاء من الخدمة وفي معاش التقاعد ، بعد انقضاء سنة واحدة من الخدمة .

– فتح المجال أمام المجندين الأهالي للترقية مثل نظرائهم الفرنسيين ، بعدما أن كانت ترقيتهم محدودة عند رتبة نقيب .

لكن هذا القانون لم يكرس المساواة الحقيقية بين المجندين من الأهالي و بين العسكريين الفرنسيين ، فالضباط من الأهالي لم يكن مسموحا لهم سوى بالعمل في الوحدات الخاصة بالأهالي ، كما أن القيادة تؤول للضابط الفرنسي في حال تساوي الرتب[27] .

2-4 محور الإصلاحات الإدارية و الاقتصادية

كان الأهالي الجزائريون يعيشون وضعية اقتصادية و اجتماعية صعبة ، شكلتها السياسة الاستعمارية بشقيها الإداري و الاقتصادي ، من خلال قوانينها الجائرة المكرسة لمبدأ ثنائية (أهالي/مستوطنين) على مختلف الأصعدة فوق الأراضي الجزائرية .

إن تكريس ثنائية (أهالي/مستوطنين) ، شحن الدوافع الجزائرية للمطالبة بالتغيير ، خاصة خلال و بعد الحرب العالمية الأولى بصفتها حدثا تاريخيا كبيرا حمل الكثير من المتغيرات ، ما دفع السلطات الفرنسية لطرح بعض الإصلاحات الإدارية و الاقتصادية من أهمها :

– إلغاء الضريبة العربية التي كانت مفروضة على الأهالي الجزائريين دون المستوطنين[28] ، و المساواة في الضريبة بين المستوطنين و الأهالي[29] .

---

[27] العربي غانم ، مرجع سابق ، ص 37 .

[28] جمال قنان ، مرجع سابق ، ص 181 .

[29] أجيرون ، **تاريخ الجزائر المعاصرة** ، ص 117 .

– نص القانون لى أنه لا يجوز تخصيص عائدات أملاك البلديات و الدواوير إلا لإنجاز مايفيد المصلحة العامة الخاصة بالدوار المعني ، لحيث تخصص الخدمات نقد أو عينا لصيانة الطرق الريفية و القروية.

– أعاد القانون العمل بنظام "تاجماعت" في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة ، بحيث ينتخب أفراد الجماعة لمدة أربع سنوات ، يتراوح عدد أعضائها بين 6 و 16 عضوا ، و يحق لرئيس الجماعة المشاركة في مداولات المجلس البلدي كمشارك دون حق التصويت .

– أعاد القانون مكانة القياد ، و أقر لهم منحا تتراوح بين 4000 و 7000 فرنك في البلديات المختلطة بعد أن صنفهم إلى ست درجات ، بينما سقف الراتب عند 4000 فرنك في البلديات كاملة الصلاحيات .

3– موقف تيارات الحركة الوطنية من إصلاحات فيفري 1919

لقد كان في تجنب فرنسا لسيناريو الطعنة النجلاء في الجزائر خلال الحرب العالمية الأولى ، و مشاركة الجزائريين فيها ، ما يدعوا للسرور بالنسبة للسلطات الفرنسية . كما أن الجزائريين الذين شاركوا في الحرب مجبرين كانوا قد تشبعوا بالأمل بواقع أفضل بعد الحرب بفعل الوعود الفرنسية ، و بفعل الواقع الدولي الخاص الذي بدا كما لو أنه في خدمتهم لما اصطبغ بصدى مبادئ ويلسن ، و بدعاوى التصدي لأعداء الحرية .

لقد رأى كليمانصو و بعض اليساريين الفرنسيين كما أوضحنا سابقا بأن الجزائريون يستحقون مكافأة ، نظير ما قدموه خلال الحرب الأولى ، و قد أدى إعلان نيته في تنفيذ الإصلاحات (كليمانصو) إلى استقالة الحاكم العام بالجزائر "Lutaud" ، فأوفد عندئذ الحاكم السابق "جونار ، الذي

أخذ في بحث الإصلاحات مع المستوطنين[30] ، و قد عمد بفعل ضغط هؤلاء إلى إخراج الإصلاحات بشكلها الهزيل الذي صدرت عليه .

إن المستوطنين الذين وقفوا في وجه كل إصلاح كانوا قد عارضوا إصلاحات 1919 بكل الوسائل[31] ، كما أن الجزائريين قد عبروا عن رفضه بشكل عام رغم حمله لبعض الإيجابيات[32] ، و مرد ذلك أن مطالب أغلب الجزائريين حينها تراوحت بين المطالبة بالمساواة التامة و نيل جميع الحقوق السياسية و الاقتصادية و بين المطالبة بالحق في تقرير المصير ، و بذاك فقد كانت بالتأكيد أكبر و أوسع مما جاء به القانون الحامل للمشروع الاصلاحي[33] ، و الذي يبدوا و كأنه جاء ككاسر للأمواج قبالة الميتربول الفرنسي ، تلك الصادرة عن العواصف الداخلية والخارجية ، و كأنه أيضا جاء ليستجيب لمطالب الجزائريين نهاية القرن التاسع عشر لا خلال عشرينيات القرن العشرين .

3-1 موقف كتلة النخبة

لقد كان المنضوون تحت لواء كتلة النخبة أكثر من حملوا آمالا بخصوص هذه الإصلاحات ، خاصة بعد مشاركتهم شبه الطوعية في الحرب إلى جانب المتروبول ، و نظير ما سمعوه من وعود فرنسية و دعاية فرنسية مغرضة ، جعلتهم يرون أن إنصاف الجزائريين من طرف الجمهورية الثالثة من خلال التجنيس الجماعي للجزائريين و المساواة بينهم و بين الكولون أمر بديهي ،

---

[30] أجيرون ، مرجع سابق ،ص 118 .

[31] أبو القاسم سعد الله ، **ا الحركة الوطنية الجزائرية (1900_1930)** ، مرجع سابق ، ص 280 .

[32] بن العقون ، مرجع سابق ـ ص 72 .

[33] أبو القاسم سعد الله ، **ا الحركة الوطنية الجزائرية (1900_1930)** ، مرجع سابق ، ص 280 .

و ربما يكونون هم اكثر من أصيب بخيبة أمل عند صدور القانون الحامل للإصلاحات في فيفري 1919 ، فهم حتى و لو لم يطالبوا بمطالب راديكالية كالاستقلال و اكتفوا بطلب المساواة و التجنيس فإنهم لم يقبلوا هذه الإصلاحات لضعفها في نظرهم[34] .

و لقد عبر فرحات عباس لاحقا عن هذه الاصلاحات بقوله "أنه كان إصلاحا متواضعا و مهلهلا لم يقدم أي حل لقضية الجنسية" و يضيف بأن واقع الجزائريين لم يتغير في ظل هذا القانون فقد بقي الجزائريون عبارة عن "أهالي"[35] .

لقد كان وقع هذه الإصلاحات على جماعة النخبة حاسما ، فقد باعدت بين جناحيها و كانت مقدمة للتمفصل اللاحق للحركة الوطنية ، و قد كان منطلق هذا الانقسام اختلاف وجهات النظر حول كيفية الاستفادة من هذه الاصلاحات و خاصة قضية التجنيس[36] ، أي الخلاف حول ما إذا كان يجب التعجيل بإدماج الجزائريين لتحقيق المساواة ، أم يجب المطالبة بتحقيق المساواة مع احتفاظ الجزائريين بأحوالهم الشخصية ، ما يعني مزيدا من النضال لتحقيق ذك[37] .

و كان أكبر تجل لهذا الانقسام قد برز خلال انتخابات مجلس بلدية العاصمة 1919 التي جاءت كنتيجة مباشرة للإصلاحات ، فبرز تيارين متنافسين تقدم كل منهم بقائمة[38] ، يمكن تسمية التيار الأول

---

[34] سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900_1930)** ، مرجع سابق ، ص 280

[35] فرحات عباس ، **ليل الاستعمار** ، مرجع سابق ، ص 116 .

[36] جمال قنان ، مرجع سايق ، ص 182 .

[37] سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900_1930)** ، مرجع سابق ، ص 289 .

[38] أحمد الخطيب ، **حزب الشعب الجزائري** ، الجزء الأول ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986 ، ص 65 .

بـ"الإندماجيين" بقيادة ابن التهامي ، و التيار الثاني بـ"الإصلاحيين"[39] كما أسماهم سعد الله ، أو بالمواطنيين كما ـأسماهم أجيرون[40] ، أو باللبراليين قريبي الصلة بالإسلام كما صنفهم الدكتور رابح لونيسي[41] .

3-1-1 موقف النخبة الإندماجية :

لقد كان هذا الفريق بقيادة ابن التهامي ، و الذي كان قد اتخذ من جريدة "التقدم" منبرا له لا يرى مانعا في تخلي الجزائريين عن أحوالهم الشخصية مقابل نيل الجنسية ، بل يرى أن تجنيس الجزائريين يجب أن يكون دون أي شروط يضعها هؤلاء ، أي أن على الجزائريين التخلي عن أحوالهم الشخصية في مقابل الحصول على الجنسية الفرنسية ، فالتجنس بغض النظر عن الأحوال الشخصية الإسلامية هو الأصح لأنه المدخل إلى المساواة و تولي المسؤوليات ، و نيل الحقوق السياسية و الاقتصادية[42] .

و في الحقيقة لم يخفي هذا التيار موقفه الراديكالي اللائكي اتجاه الإسلام ، و قد لحقت به هزيمة مدوية في انتخابات نوفمبر 1919 العاصمة بالمجلس البلدي لمدينة الجزائر أمام القائمة التي ترأسها الأمير خالد ، لإبرازه لموقفه هذا (الراديكالي) الذي باعد الصلة بينه و بين العامة .

، لقد كان هذا الفريق يضع نفسه كلية داخل النموذج الحضاري الفرنسي و يدعو إلى الاندماج التام في فرنسا ثقافيا و سياسيا و حتى دينيا إن تطلب الأمر ذلك ، لقد كان هؤلاء يريدون القيام في الجزائر المسلمة بنفس الدور

---

[39] أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900_1930)** ، مرجع سابق ، ص 289

[40] أجيرون ، **تاريخ الجزائر المعاصرة** ،مرجع سابق ، ص 118 ,

[41] رابح لونيسي ، **التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة ، بين الإتفاق و الاختلاف (1920_1954)** ، كوكب العلوم ، 2009 ، ص 41 .

الذي لعبه فولتير في ضد الكنيسة في فرنسا ، و يرون أن الحفاظ على بعض المعتقدات "الدوغمائية" يعرقل ما يسمونه بـــــ"التطور الأخلاقي للمسلمين"[43] .

و رغم تراجع شعبية هذا التيار أكثر بين الأهالي بسبب موقفه من إصلاحات 1919 [44]، إلا أنه استمر في النشاط السياسي طيلة العقد الثاني من القرن العشرين ، هو يطرح برنامجا معتدلا لم يخرج عن المألوف ، و يمكن ملاحظة ذلك من خلال برنامجه الذي لم يخرجوا فيها عن المطالبة بتحسين تعليم الأهالي ، إلغاء القيود على الهجرة ، و المساواة في الحقوق السياسية[45].

3-1-2 موقف النخبة المطالبة بالإدماج داخل الأحوال الشخصية الإسلامية :

لقد كان على رأس هذا التيار حينها الأمير خالد ـ و كان هذا التيار يقرن التجنس بشرط الحفاظ على الأحوال الشخصية للأهالي ، فالجزائري _عموما_ حسبه لن يقبل بأي شكل من الأشكال عملية تجنيسه خارج أحواله الشخصية الإسلامية ، لقد فاز الأمير خالد بالانتخابات البلدية التي ألغيت نتائجها لاحقا ، و تحول إلى زعيم شعبي جزائري ، سيطر على الساحة السياسية لأربع سنوات من 1919 و إلى غاية نفيه سنة 1923[46] ، و قد بذل هو و من معه الكثير من أجل تحسين أحوال الجزائريين ، فهو لم يترك فرصة سانحة إلا و قد قدم العرائض و ألقى الخطابات و بعث الرسائل ، مطالبا بالمساواة بين الجزائريين و الفرنسيين داخل أحوالهم الشخصية و بتمثيل الجزائريين في المتروبول بصفتهم يمثلون أغلب سكان الجزائر بفارق

---

[43] المرجع السابق ، ص 47 .

[44] سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900_1930)** ، مرجع سابق ، ص 354 .

[45] المرجع السابق ، ص 356 .

[46] جمال قنان ، مرجع سايق ، ص 182 .

كبير ، و في سبيل ذلك كان قد اقتحم مجلس الرئيس الفرنسي "ميليران" "Millerand" بخطاب ملجم حين زيارته للجزائر في 8 أفريل 1922[47]، و أرسل رسالة تحمل مجموعة من المطالب المهمة لرئيس الوزراء "هيريوت" سنة 1924[48] ،كل ما سبق منح الأمير خالد من التأثير ما يثير فزع المستوطنين الأوروبيين و لقد اتخذ الأمير خالد من جريدة الإقدام منبرا له[49] ـ

و يذكر "علي مبارك محي الدين" عضو المجلس البلدي للعاصمة حينها ، بأن الأمة عنها الأمير خالد لأنها عرفته كفأً للنيابة عنها ، من حيث دراسته بحال القوم و عاداتهم و إلمامه بما ينفعهم ، و لإدراكه بأن الشعب إنما يرقى بالعلم و الدين و التخلق بخلق أجداده[50] . و في الحقيقة تتأتلا أهمية موقف الأمير خالد من تبني حركته لأفكار و مبادئ ذات بعد قومي وطني ، أساسه الشخصية الجزائرية .

و لقد كتب الأمير خالد العديد من المقالات التي اتسمت باتلجرأة و اللهجة الشديدة المعبرة عن لسان الأهالي الجزائريين التي نستطيع من خلالها استبيان موقفه و موقف من يدور في فلكه من النخبة من إصلاحات 1919 فنجده يقول :

"لقد عشنا حلما سرعان ما تبخر أمام شمس الحقيقة ، كنا ضحية سراب خادع عندما اعتقدنا أن النظام الجمهوري القائم على المبادئ النبيلة المتمثلة في الحرية و العدالة سينكب على تخليص المجموعة البشرية التي تعيش تحت

---

[47] Djeghloul abdelkader , Element d'histoire culturelle Algerienne , enal , Alger , 1984 , p210 .

[48] عبد الحميد زوزو ، مرجع سابق ، ص 157 .

[49] أجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة ـ مرجع سابق ، ص 118

[50] الإقدام ، العدد 4 ، 1 أكتوبر 1920 .

عالمه من البؤس الشديد الذي تزرح تحته و التي قاتلت و دفعت ثمنا غاليا من أرواح أبنائها من أجل إنقاذ البلاد[51]"

و قبل استقالته كتب الأمير خالد يوم 16 مارس 1923 قائلا :

"لقد كنا ألعابا تدعوا للرثاء و الشفقة أمام سراب كاذب ... و ما قانون 1919 إلا أكذوبة و سراب خادع يرمي إلى جعل العالم المتمدن يعتقد أن الجزائريين قد حصلوا حقا على حقوق سياسية ، و لكن للأسف ، كان ينبغي إرضاء المعمرين الفرنسيين" ، و كتب أيضا "إن الذي يخضع لقانون لم يشارك في إعداد تصميمه هو بمثابة العبد"[52]

و قد عاد الأمير خالد ليؤكد لاحقا علمه المسبق بأن التجنيس الجماعي للجزائريين دون قيد أو شرط لن يحدث في الواقع ، فالفرنسيون لن يصدروا قرارا يجعل الأقلية الأوروبية تضيع في بحر من ملايين الأهالي الجزائريين ، كما أن الأغلبية العظمى من الجزائريين لن ترضى بالتنازل عن أحوالها الشخصية الإسلامية ، و الفرنسيون يعون ذلك ، و يظهر من خلال ذلك أن الأمير خالد كان و هو يناور سياسيا غير غافل عن ولا جاهل بخلفية الموقف الفرنسي و أسسه .

3-2 موقف كتلة المحافظين

سمي أعضاء هذا التيار أحيانا بالإقطاعيين أو "بني وي_وي" و هي التسمية التي يرجح أن الأمير خالد وسمهم بها ، و كان على رأس هذا التيار رؤساء الأسر الكبيرة ، و المحاربون القدماء ، و بعض المرابطين ، و الإقطاعيين الذين كانوا محظوظين بخدمة الإدارة الاستعمارية ، و الذين كانت هذه الأخيرة تختارهم بعناية كبيرة على حساب الأهالي ، اشترط فيهم

[51] الإقدام ، عدد 26 مارس 1923 .

الولاء لسلطة التعيين و خدمة مصالحها ، مقابل حصولهم على امتيازات ناتجة عن مناصبهم كنواب في مختلف المجالس المحلية ، أو مستشارين للجان الفرنسية المهتمة بمعالجة القضايا الجزائرية ، و يصفهم سعد الله بقوله "لقد كانوا مستعدين أن يقولوا نعم أو لا ، فقط كلما طلب الفرنسيون منهم ذلك"[53] .

لقد أبدى هؤلاء الإقطاعيون الجزائريون قلقهم من كون هذه الإصلاحات قد تخل بالنظام العام بالجزائر ، و تؤدي إلى أعمال شغب و توتر للعلاقة بين الأهالي و المستوطنين[54] ، لقد عارض هؤلاء التجنس الجماعي للأهالي حرصا على السيادة الفرنسية التي تحفظ مكانتهم الإقطاعية ، و استعانوا بحجة التأثير السلبي لهذه الإصلاحات على السلم في المستعمرة بغية الحفاظ على الوضع القائم ــ و رغم ذهاب بعض المؤرخين إلى أن هذا التيار لم يملك برنامجا لافتقاره زمام المبادرة فإن آخرين وصفوا برنامجه بأنه كان "اقتصاديا أساسا" ، أي أن هؤلاء ساندوا الإدارة الفرنسية مقابل المنافع الاقتصادية التي كانوا يتلقونها منها ، و مقابل حمايتها لهم[55] .

كما ذهب هؤلاء إلى أن حق الانتخاب يجب أن يحصر في الفئة "المتعلمة" دون بقية الأهالي ، و اعبروا أن نتائج الانتخابات التي تلت الإصلاحات خير دليل على سلامة موقفهم[56] .

---

[52] محفوظ قداش ، مرجع سابق ، ص 137 .

[53] سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900_1930)** ، مرجع سابق ، ص 293 .

[54] المرجع السابق ، ص 278 .

[55] المرجع السابق ، ص 293 .

[56] محفوظ قداش ، مرجع سابق ، ص 125 .

3-3 موقف الأهالي الجزائريين

لقد أرادت فرنسا امتصاص انعكاسات الظرف الدولي "الخاص" الذي صنعته نهاية الحرب العالمية الأولى وكذا تهدئة الجزائريين و تشتيت ضغطهم الداخلي من خلال إصلاحات 1919 التي سوقت لها على أنها المكافأة التي استحقها الجزائريون نظير تضحياتهم من أجل فرنسا .

و رغم ما حملته بنود القانون من إيجابيات لم تشفع له أمام معظم الجزائريين ، فقد اصطدم بمعارضة جزائرية مردها اعتبار الجزائريين له بأنه يحمل إصلاحات هزيلة غير كافية لا لتعويض الجزائريين عن تضحياتهم أثناء الحرب فقط ، بل و أيضا غير متناغمة مع العصر و لا متناسبة و مطالب الجزائريين حينها[57] .

لقد وجد أغلب الجزائريين حينها هذه الإصلاحات ضئيلة جدا[58] ، ما جعل جزءا مهما من الجزائريين يأخذ موقف غير المبالي بما جاءت به هذه الإصلاحات و ذلك راجع لجهل جزء كبير من الجزائريين بالإنعكاسات التي قد يشكلها هذا القانون بشكل مباشر على حياتهم اليومية ، و كذا لسوء تقديرهم لأهمية موقعهم الجديد كناخبين[59] ، و إدراكهم المسبق بأن للمستوطنين الكلمة العليا في الجزائر مهما تغيرت القوانين ، و بأن هؤلاء لن يخسروا رهان تسيير المستعمرة مادامت الجزائر تحت الحكم الفرنسي .

لقد وصف بعض الكتاب الفرنسيون موقف الأهالي الجزائريين من الإصلاحات بـ"الرضى المعتدل"[60] ، و قد يرجع أساس بناء رأيهم هذا

---

[57] أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900_1930)** ، مرجع سابق ، ص 278 .

[58] المرجع نفسه .

[59] عبد الحميد زوزو ، مرجع سابق ، ص 166 .

[60] سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900_1930)** ، مرجع سابق ، ص 278 .

لتهافت الجزائريين على المشاركة في الانتخابات التي تلت صدور قانون الإصلاحات و التي كانت نتيجة مباشرة له ، هذا التهافت الذي قرئ على أنه تفاعل إيجابي مع الإصلاحات ، إلا أن الآخذ بهذا القياس غاب عنه أن صوتوا خلال هذه الانتخابات لصالح من عارض الإصلاحات و دعى لإعادة النظر فيها بما يحقق المساواة مع المستوطنين ضمن الأحوال الشخصية للجزائريين .

و يمكن على النقيض إرجاع المشاركة القوية للجزائريين في انتخابات 1919 و 1920 ، و تفاعلهم معها ، إلى درجة وصفها بأنها ثورة انتخابية لم يسبق لها مثيل نظير الإقبال الهائل عليها[61] ، إلى الاستجابة لدعوات النخبة المطالبة بالإدماج ضمن الأحوال الشخصية للجزائريين ، و التي كانت قد أشارت على الجزائريين بالاستفادة من مزايا القانون و اختيار أحسن الممثلين لتمثيلهم حين يحين موعد الانتخابات[62] ، خاصة و أن هذه الانتخابات قد أسفرت عن فوز هؤلاء بفاورق كبيرة عن منافسيهم .

فبعد فوز قائمة الأمير خالد في انتخابات المجلس البلدي بفارق كبير كما أسلفنا ، انتخب الأمير خالد في انتخابات أفريل و جوان 1920 مندوبا ماليا بـ 7000 صوت مقابل 5009 صوت للمرشح زروق محي الدين ، و مستشارا عاما بـ 2505 صوت مقابل 256 صوت للمرشح تامزلي ، و لقد أظهر تصويت الأهالي الجزائريين توجههم السياسي حينها[63] .

كما أن وقع مشاركة الأهالي في الانتخابات كان تحفيزيا لهم ، خاصة بعد خسارة قوائم النخبة الإندماجية ، و صار إثر ذلك الجزائريون أكثر صراحة

[61] عبد الحميد زوزو ، مرجع سابق ، ص 160 .
[62] محفوظ قداش ، تاريخ الحركة الوطنية ، مرجع سابق ، ص 132 .
[63] صالح عباد ، مرجع سابق ، ص 191 .

و تهجما على السياسة الاستعمارية و أقل تحفظا فيما يخص مطالبهم المتعلقة بالمساواة و العدالة[64] .

كما اعتبر المستوطنون نتائج هذه الانتخابات بمثابة الانتصارات التي حققتهل الوطنية الجزائرية ، بل صاروا متخوفين من انتقاضة جزائرية ، حتى أن عامل عمالة الجزائر طلب من رؤساء البلديات بعد هذه الانتخابات أن يحددوا عدد البنادق و الأسلحة الأسلحة الأوتوماتيكية اللازمة لحماية أملاك المستوطنين ذاتيا ، و هو ما يثبت مقدار التخوف الذي وصل إليه المستوطنون حينها[65] .

و قد ركزنا على ربط موقف الجزائريين من إصلاحات 1919 ، بنتائج الأمير خالد و من في فلكه في الانتخابات لأن شخصية الأمير خالد خلال الفترة المقصودة ، صارت ترمز لأغلبية الجزائريين ، حتى أنها عوضت بحضورها غياب التنظيم السياسي للجزائريين حينها .

[64] عبد الحميد زوزو ، مرجع سابق ، ص 160 .
[65] صالح عباد ، مرجع سابق ، ص 191 .